



## قطاع التعليم ما قبل الجامعي: نحو إستراتيجية وطنية

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش تحت عنوان "قطاع التعليم ما قبل الجامعي : نحو إستراتيجية وطنية"، الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٠/١١/٣٠، وذلك في فندق الكورال بيتش بحضور ممثل وزير التربية المستشار د. مازن الخطيب، وعدد من الخبراء المعنيين بالشأن التربوي وحشد من الأكاديميين والباحثين ومدراء وممثلي المؤسسات والهيئات التربوية.

قدم للحلقة وأدارها د. محمد طي الذي اعتبر أن التعليم في لبنان يعاني من معوقات مزمنة ومنها عدم انضباطه دائما حسب المعايير الوطنية، حيث يخضع غالبا للعوامل الطائفية والسياسية، كما أنه يعاني من ضعف التأهيل، حيث انحدر مستوى التعليم بشكل عام، ومن ناحية أخرى من بنية تحتية غير ملائمة على صعيد الأبنية أو التجهيزات أو المساواة بين المناطق.

في البداية كانت كلمة لرئيس المركز السيد عبد الحليم فضل الله الذي أشار إلى أن الحلقة تأتي في إطار الاطلاع على أوضاع عدد من القطاعات الحيوية بهدف تكوين رؤية إصلاحية شاملة، معتبرا أن أهمية القطاع التربوي تنبع من كونه نقطة تقاطع لمجموعة مسارات سياسية واجتماعية واقتصادية، مضيفا انه يجب رفع الاهتمام بهذا القطاع ليأتي في سلم الأولويات الوطنية.

ورأى السيد فضل الله انه لا يمكن أن نتطلع إلى تحقيق المساواة داخل الوطن دون القضاء على فجوة توزيع التعليم داخل لبنان، مشددا على أهمية التعليم الأساسي كونه المعني ببناء الفرد اجتماعيا ووطنيا وسياسيا بخلاف التعليم الجامعي الذي يهتم أكثر بإكساب الفرد المهارات التي تؤهله دخول سوق العمل.

ومن ثم كان الكلام للدكتور عدنان الأمين الذي قدم ورقة العمل الرئيسية في الحلقة فاعتبر أن إستراتيجية التعليم الأساسي يجب أن توفر التعليم على أساس تكافؤ الفرص، ورأى أن هناك نقضا فاضحا في تأمين التعليم الرسمي لفئة رياض الأطفال (٣ - ٥ سنوات)، وأنه وعلى الرغم من نسب الالتحاق المرتفعة بالتعليم الابتدائي والثانوي إلا أن نسب التسرب بعد الالتحاق مرتفعة، معللا بعض هذا التسرب إلى جمود المسارات المنفصلة في التعليم الثانوي التي تؤدي إلى ضعف الحركية بين الاختصاصات وتؤدي أيضاً إلى حرمان الطلاب الكفوين من التطور في مجالاتهم المطلوبة.

وشدد الدكتور الأمين على أهمية تطوير القطاع التربوي الرسمي خاصة في ظل عدم تكافؤ فرص النجاح بين القطاعين العام والخاص وفي ظل فقدان التدريجي للثقة في التعليم الرسمي لحساب التعليم الخاص الذي بات يشكل حوالي ٧٠% من إجمالي قطاع التعليم في لبنان.

وفي إطار متصل اعتبر الأمين إن الأمر الآخر الذي يجب أن تلحظه أية إستراتيجية للتعليم هو الجودة والنوعية، وتظهر النتائج المحصلة ضعف لبنان في تأمين تعليم أساسي ذو جودة عالية مقارنة بالمعايير الدولية.

وأضاف إن عملية تطوير المناهج وعلى الرغم من أهميتها، ما زالت تفتقر إلى الكثير من المرونة ومستلزمات التطبيق الكافية وأنظمة التقييم. بالإضافة إلى أنها لم تول الأهمية المطلوبة للأنشطة الثقافية العامة اللا منهجية كالمسرح والفن التشكيلي، أو للمعارف والمهارات المتعلقة بتقانة المعلومات والاتصالات.

ولفت الأمين إلى إن التعليم الرسمي الأساسي يعاني من ضعف مؤهلات المعلمين العلمية والتربوية بسبب موجات التعاقد على أساس المحاصصة وغياب الإعداد التربوي الجيد، داعيا في هذا المجال إلى تفعيل دور كلية التربية في تأمين الكادر التعليمي الكفؤ.

ومن ناحية أخرى تطرق الأمين إلى ضرورة معالجة الضعف الذي تنتصف به المدارس في بناء الانتماء الوطني وتثبيت الهوية الوطنية في أبعادها التاريخية والجغرافية والسياسية. وتابع إن مساحات الاختلاط الاجتماعي على مستوى التركيب الطلابي وتركيب طاقم التعليم والإدارة قد تراجعت بسبب توزيع المدارس طائفيا. مبديا ضعف دور التعليم في الحراك الاجتماعي بشقيه العامودي والأفقي.

بدوره عرض مستشار وزير التربية، الدكتور مازن الخطيب للخطوات التي تقوم فيها الوزارة على أكثر من صعيد، بدءاً بتفعيل مرحلة رياض الأطفال في المدارس الرسمية، كاشفا عن مشروع لتجهيز ٢٠٠ مدرسة لرياض الأطفال، مروراً بإعداد أسس جديدة للتدريب والتأهيل والسعي إلى إصدار قوانين جديدة للتعيين، وانتهاءً باستحداث أنظمة تقييم للأداء والتي ستطال مديري المدارس في مرحلة أولى. كما وأشار إلى أهمية مشروع مكنتة التعليم الرسمي وربطه بشبكة واحدة

وأثار هذه الخطوة على تحديد مكامن الخلل للبدء بالمعالجة.

ولم يخف الدكتور الخطيب إن الاندماج الاجتماعي لم يتحقق في لبنان من خلال قطاع التعليم، الرسمي منه والخاص على حد سواء، واعتبر إن ذلك بسبب التدخل الكبير من قبل الأفرقاء السياسيين في موضوع المناقشات بين المناطق للمعلمين في القطاع الرسمي، واعتماد المدارس الخاصة برامجها الدينية والسياسية والاجتماعية التي هي أبعد ما تكون عن تحقيق الاندماج.

وناقش الورقة المعدة من قبل د . الأمين عدد من الخبراء والمختصين، فاعتبر د. عماد سماحة أن النظام التربوي والتعليمي يُرتجى منه أن يساعد على تأسيس مجتمع المواطنة الذي يكرس قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، وليس تكريس مفاهيم التعايش التي تستولد قوانين تنسجم مع المحاصصة والتوازن الطائفي.

ورأت د. تيريز الهاشم إن المطلوب هو أن تهدف الإستراتيجية التربوية إلى تحقيق التنمية المستدامة وليس النمو وان تعمل ليس فقط على تلبية حاجات سوق العمل بل أن تطور سوق العمل ونوعية الإنتاج، وإنها يجب أن تأتي تتويجا للرؤى الاجتماعية والاقتصادية.

بدوره، أكد د. حسين بدران على أهمية النظام التربوي في النهوض بالمجتمعات على الصعد كافة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مستشهدا بما قامت به ألمانيا واليابان أبان الحرب العالمية الثانية، مشددا على أن الدراسات الموجودة مهمة ولكن المطلوب المتابعة لإدخالها حيز التنفيذ.

وفي مداخلته، اعتبر د. حسين جمول إن دور وزارة التربية يجب أن يتعدى دور تسيير مؤسسات التعليم الرسمي إلى استهداف تطويره وزيادة تنافسيته وتعزيز الثقة به، وذلك لكي يتمكن من منافسة التعليم الخاص . كما واعتبر إن ضعف الكادر التعليمي لا يعود لغياب التدريب والتأهيل فحسب، معتبرا إن لغياب المحفزات دور مؤثر في هذا المجال .

وبعد إشادته بالورقة المطروحة من قبل الدكتور الأمين، اعتبر د . محمد شبّا إن النظام التربوي في لبنان ما زال يعيد إنتاج نفس النظام السياسي الطائفي الذي يولد الحروب الأهلية والأزمات السياسية حقبة بعد حقبة من خلال محتوى المناهج وسياسية التوزيع الطائفي وغياب الرقابة.

كما تخلل الندوة حوار مفتوح تناول المواضيع المطروحة، وشارك فيه عدد من الباحثين والأكاديميين والتربويين.